أخبار الخليج
العدد (٩٤١٦) السبت ١١ ذو القعدة ١٤٢٤ هـ ـــ ٣ يناير ٢٠٠٤م

تنظيم الأسرة كحق إنساني - ٢

الصحة الإنجابية حالة رفاه بدني وعقلي واجتماعي

بقلم:
سميرة رجب

وفي ظل المبدأ القائل بأن تحقيق كل حق أساسي يساهم في تحقيق الحقوق الأخرى ويزداد قوة بهذا التحقيق، نرى أن العلاقة بين حق تنظيم الأسرة وبين النواحي التنموية الأخرى لهي علاقة ذات تأثير عكسي وفي اتجاهين. إن تنظيم الأسرة يسهم مساهمة مباشرة في عملية التنمية المستدامة خاصة في مجال صحة الفرد والأسرة مما يعتبر عامل يؤدي إلى التمتع بالحقوق الأخرى بالإضافة إلى قوة للتغيير الاجتماعي لأنه يعمل على توعية الناس بقدرتهم على اتخاذ القرار الخاص بتخطيط حياتهم.

ومن أجل حماية حق الفرد في اتخاذ الخيارات الحرة فيما يتصل بصحته الإنجابية وتنظيم أسرته يجب رسم سياسات حكومية ثابتة لمساندة هذا الحق ويتم ذلك بإدراج المواضيع المتعلقة بالسكان ضمن عملية صياغة وتطبيق جميع السياسات والبرامج ذات العلاقة بالتنمية المستدامة على جميع المستويات، كما على المنظمات الأهلية المشاركة بفعالية في برامج التنمية والسكان والمشاركة الفعالة مع الحكومات في تنفيذ سياساتها السكانية.

إضافة إلى ذلك يجب العمل على إزالة جميع العراقيل السياسية والقانونية والإدارية أمام تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، والذي يتم من خلال توفيرها بأسعار مناسبة وبالدعوة إليها ونشر مفاهيمها وتوفير المعلومات المطلوبة عنها. إلى جانب ضرورة العمل بالتعاون والتنسيق بين القطاع الحكومي والمنظمات غير الحكومية في وضع الخطط والبرامج الخاصة بمسائل السكان والتنمية ومشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرار وجعلها القيام بأدوار رئيسية في علمية التنمية على الصعيدين الوطني والدولي.

ومما لا شك فيه إنه مع عدم إعطاء المرأة حقوق متساوية كفيلة بتمكينها من التحكم في إدارة إرادتها وفي خياراتها المتعلقة بصحتها الإنجابية بالإضافة إلى توعيتها وإقناعها بشكل كامل بحقها هذا وأهميته في رفاه أسرتها ومجتمعها، لن يتم تنفيذ وتطبيق هذه السياسات والبرامج الخاصة بالسكان والتنمية بالشكل المطلوب والمرسوم لها. ولتحقيق هذه الحقوق المتساوية يجب إشراك المرأة في مختلف العمليات المتعلقة بالقيادة والتخطيط وصنع القرار، كما إن إشراك المرأة في كافة الميادين التشريعية والتنفيذية يعد أمراً ضرورياً من أجل الوصول إلى الأهداف المرسومة لتنفيذ هذه السياسات. أما الشرط الأساسي لضمان حق المساواة للمرأة، وإثراء العلاقة الزوجية لصالح المرأة والرجل على حد سواء، هو تعزيز التزام الرجل وشعوره بالمسؤولية المشتركة في كافة مجالات الصحة الإنجابية، وذلك من خلال المشاركة المتساوية للرجل والمرأة في كافة المجالات المتعلقة بمسؤولية الأسرة والبيت، حيث يجب أن يتم نشر هذه المفاهيم وهذا السلوك من خلال برامج تصل للرجال في مواقع عملهم وبيوتهم وفي أماكن الاستراحة والتسلية بالإضافة إلى ضرورة نشر برامج خاصة بالمراهقين والشباب عن طريق المدارس والأندية، وعن طريق المسرح والأدب، والإعلام بكل وسائله.

ويأتي دعم التربية الأسرية، بالمناهج العلمية الصحيحة وتسهيل وصول المجتمع للمعلومة المناسبة وتمكينه من الخدمات المطلوبة للصحة الإنجابية، من الوسائل الأساسية لتهيئة الأفراد ليصبحوا آباء وأمهات المستقبل في أسر يكون فيه الزوج والزوجة شريكين على قدم المساواة.

sameera@binrajab.com